الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

تقديم الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية
2020-2016

9 سبتمبر 2015

الإطار العام

مناخ سياسي تطور نحو الإستقرار

- صياغة دستور جديد للبلاد أسس لنظام جمهوري ديمقراطي وتعددي ولدولة مدنية يحكمها القانون والسيادة فيها للشعب
- انتخاب رئيس جمهورية وأعضاء مجلس نواب الشعب لمدة نيابية تدوم خمس سنوات
- تنصيب حكومة ائتلافية تحظى بتوافق واسع
- الشروع في إرساء المؤسسات الدستورية

1

مناخ أمني في تحسن رغم تواصل الخطر الإرهابي وعدم استقرار الوضع الإقليمي لا سيما على إثر عمليتي باردو وسوسة

2

مناخ اقتصادي واجتماعي غير مستقر

- نسبة نمو ضعيفة مع تواصل ارتفاع نسب البطالة
- اختلال التوازنات المالية
- وضع اجتماعي هش عمقته التحركات الاجتماعية
- فوارق هامة بين الجهات

3

غياب إطار استراتيجي متوسط المدى خلال الأربع سنوات من الفترة الإنتقالية (2015-2011)

4

رسم **رؤية تنموية جديدة** تستجيب للتطلعات الوطنية وتضبط الأولويات والتوجهات الإستراتيجية الكبرى من خلال :

- توضيح الرؤية لدى المتعاملين والشركاء الوطنيين والأجانب في الآفاق المستقبلية
- توفير إطار مرجعي لإعداد مخطط تنموي يتضمن الأهداف والسياسات والبرامج والمشاريع للفترة 2016 -2020

وستتبع أشغال إعداد المخطط بتنظيم ندوة دولية لعرض الاستراتيجية المستقبلية

محتوى العرض

1

تشخيص الواقع التنموي

1. منوال النمو الاقتصادي وقدرته التشغيلية
2. مساهمة الاستثمار في المجهود التنموي
3. التنمية الجهوية
4. الأداء المؤسساتي والحوكمة الرشيدة
5. السياسات الاجتماعية
6. التوازنات المالية
7. الموارد الطبيعية وحماية البيئة
8. تونس في محيطها الخارجي

2

المشروع المجتمعي ومنوال التنمية البديل

1. مشروع مجتمعي يتطور
2. منوال تنمية بديل
3. مقتضيات العمل التنموي

3

محاور التنمية : الأهداف والسياسات والإصلاحات

1. الحوكمة الرشيدة والإصلاحات
2. من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري
3. التنمية البشرية والإدماج الإجتماعي
4. تجسيم طموح الجهات
5. الإقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستديمة
6. منوال النمو للفترة 2016-2020

تشخيص الواقع التنموي

1 منوال النمو الاقتصادي وقدرته التشغيلية

+ تحقيق معدل نمو ب 4،5% خلال الفترة 1984 - 2010
– ضعف المحتوى التشغيلي للنمو
– محدودية منوال النمو: الإعتماد على ميزات تفاضلية لقطاعات تقليدية
– نسبة النمو أقل من نسبة تقلص الفقر (نمو غير إدماجي)

2 مساهمة الاستثمار في المجهود التنموي

+ تحقيق نسب مرضية للإستثمار : بلغت نسبة الإستثمارات العمومية 8% من الناتج إلى حدود سنة 2000 لتتراجع بعد ذلك إلى 6%
– نقص في البنية الأساسية وضعف الخدمات اللوجستية وتشعب المسائل العقارية
– صعوبة النفاذ إلى السوق وإلى مصادر التمويل
– محدودية نجاعة منظومة الحوافز

3 التنمية الجهوية

+ حجم الإستثمار العمومي حسب الفرد مرتفع في الجهات الداخلية
+ ثروات هامة وميزات تفاضلية للجهات الداخلية
– افتقار الجهات الداخلية إلى بنية أساسية متطورة بم لا تساعد على جلب الإستثمار الخاص
– ضغف ربط الجهات بالموانئ وبالمناطق العمرانية الكبرى

4 الأداء المؤسساتي والحوكمة الرشيدة

+ هياكل ادارية واطار مؤسساتي وتشريعي متماسكة نسبيا، حافظت على إستمرارية الدولة
– محدودية نجاعة السياسات الاقتصادية
– غياب مقومات الحوكمة الرشيدة وتفشي الفساد
– استفحال ظاهرة التجارة الموازية

5 السياسات الاجتماعية

+ تحسن مستمر لمؤشر التنمية البشرية
– ارتفاع نسب البطالة
– إخلالات في أنظمة إعادة توزيع الدخل
– تراجع في أداء ومردودية المنظومة التعليمية
– تردي المستوى المعيشي لبعض الفئات واستقرار معدلات الفقر في مستويات مرتفعة

6 التوازنات المالية

+ تحسين تصنيف تونس قبل الثورة
+ إيفاء تونس بتعهداتها الدولية
– تفاقم عجز ميزانية الدولة وارتفاع نسبة التداين العمومي
– توسع غير مسبوق لعجز الميزان التجاري وتزايد هام لحاجيات التمويل الخارجي مع تدهور سعر صرف الدينار
– إرتفاع نسبة التضخم
– تراجع ترتيب تونس لدى هيآت الترقيم الدولية خلال فترة الانتقال الديمقراطي

7 الموارد الطبيعية وحماية البيئة

– اتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستنزفة للطاقة
– التوسع العمراني المفرط نتيجة لتفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى وعدم التحكم في المدخرات العقارية
– التقلص الطبيعي لإنتاج الطاقة

8 تونس في محيطها الخارجي

+ التأثيرات الايجابية للثورة الرّقمية والتقدم التكنولوجي
– تركز الصادرات على عدد محدود من الأسواق التقليدية

تشخيص الواقع التنموي

1 منوال النمو الاقتصادي وقدرته التشغيلية

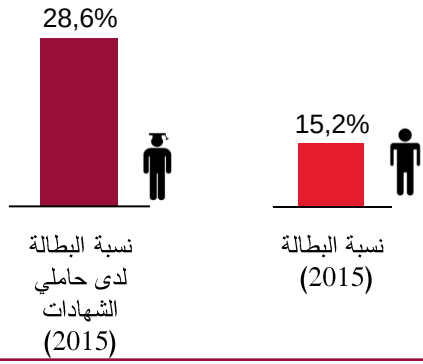

2 مساهمة الاستثمار في المجهود التنموي

تمثل الاستثمارات 18.5% من الناتج المحلي الاجمالي (سنة 2015) للمقارنة :

- المغرب : 30%
- ماليزيا : 27%
- رومانيا : 23%

3 التنمية الجهوية

مؤشر تنمية جهوية متفاوت بين الجهات الساحلية والداخلية

4 الأداء المؤسساتي والحوكمة الرشيدة

- استفحال ظاهرة التجارة الموازية
- تنامي ظاهرة الفساد
- ضعف نجاعة الإدارة

5 السياسات الاجتماعية

قرابة 1 شخص من أصل 6 أشخاص يعيش تحت خط الفقر

6 التوازنات المالية

- عجز الميزانية: 4.8% من الناتج المحلي الاجمالي (2014)
- العجز الجاري: 8،9% من الناتج المحلي الإجمالي (2014)
- مؤشر الأسعار عند الإستهلاك : 5،5% (2014 مع تحسن طفيف سنة 2015)

7 الموارد الطبيعية وحماية البيئة

كلفة التدهور البيئي

2,7 %

من الناتج المحلي الاجمالي

8 تونس في محيطها الخارجي

- تركز الصادرات على 4 أسواق أوروبية
- ضعف القيمة المضافة واندماج ضعيف في سلاسل القيمة العالمية

محتوى العرض

1

تشخيص الواقع التنموي

1. منوال النمو الاقتصادي وقدرته التشغيلية
2. مساهمة الاستثمار في المجهود التنموي
3. التنمية الجهوية
4. الأداء المؤسساتي والحوكمة الرشيدة
5. السياسات الاجتماعية
6. التوازنات المالية
7. الموارد الطبيعية وحماية البيئة
8. تونس في محيطها الخارجي

2

المشروع المجتمعي ومنوال التنمية البديل

1. مشروع مجتمعي يتطور
2. منوال تنمية بديل
3. مقتضيات العمل التنموي

3

محاور التنمية : الأهداف والسياسات والإصلاحات

1. الحوكمة الرشيدة والإصلاحات
2. من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري
3. التنمية البشرية والإدماج الإجتماعي
4. تجسيم طموح الجهات
5. الإقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستديمة
6. منوال النمو للفترة 2016-2020

الملامح الرئيسية للمشروع المجتمعي والتنموي

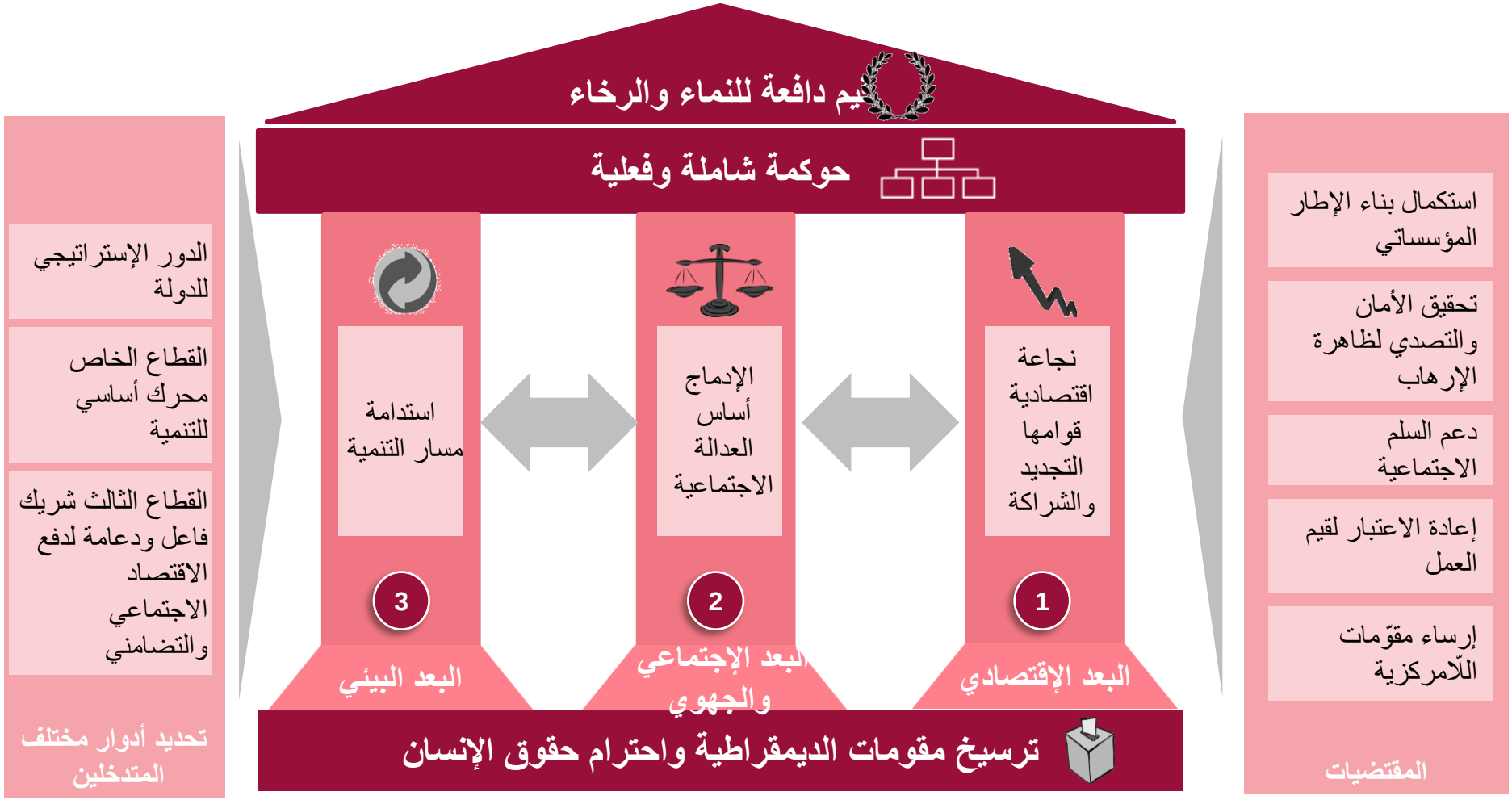

مشروع مجتمعي جديد

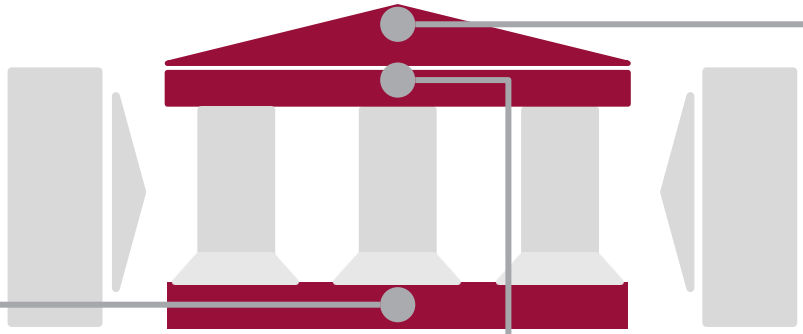

قيم جديدة دافعة إلى التطور والنماء

- بناء مشروع حضاري
- استرجاع الثقة في المستقبل
- ترسيخ القيم الدينية الحضارية المبنية على التسامح والاعتدال
- تكثيف الإحاطة بالعائلة
- ضمان المساهمة الفاعلة للمرأة
- التركيز على الطفولة والشباب

حوكمة شاملة وفعلية

- ترسيخ الحكم الرشيد
- المشاركة الجماعية كشرط مسبق للتنمية
- الإرتقاء بمبادئ الشفافية والمساءلة
- تأمين فاعلية وكفاءة الإدارة في معالجة قضايا التنمية

ترسيخ مقومات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

- ترسيخ أركان الديمقراطية والتعددية
- تكريس قواعد احترام حقوق الإنسان
- حفظ كرامة الفرد
- حماية الحريات الفردية والعامة
- بسط الأمن
- ضمان حرية الإعلام والنفاذ إلى المعلومة والخبر
- تدعيم الحوار والتشاور
- الإلتزام بحقوق شهداء وجرحى الثورة وشهداء المؤسستين الأمنية والعسكرية

منوال تنموي بديل

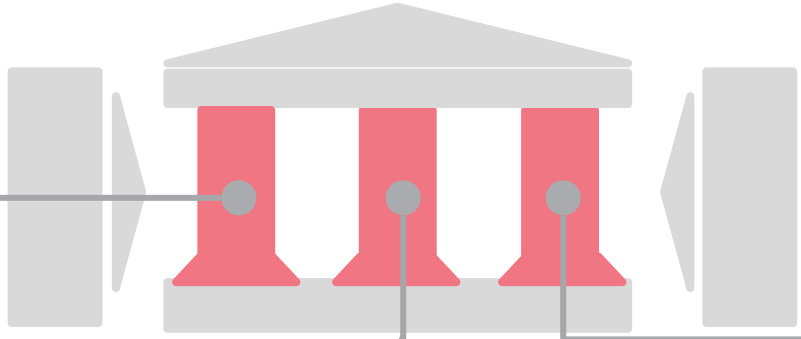

1. نجاعة اقتصادية قوامها التجديد والشراكة

- الارتقاء في سلسلة القيم العالمية
- خلق مناخ محفز للأعمال
- التوظيف الأنجع والأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة

2. الإدماج أساس العدالة الاجتماعية

- التوفيق بين النجاح الإقتصادي والإنصاف والعدالة الإجتماعية
- العناية بالعائلات المعوزة والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية
- تطوير الإمكانات والقدرات البشرية
- انخراط كل القوى الحية ولا سيما منها الشباب والمرأة في المسيرة التنموية

3. نحو استدامة مسار التنمية

- سياسة جديدة للتهيئة الترابية
- التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية وحماية المحيط
- التصرف المستديم في النفايات
- دعم الاقتصاد الأخضر

المقتضيات

استكمال بناء الإطار المؤسساتي	إرساء الهيئات الدستورية المستقلة والمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للجماعات المحلية والمجلس الوطني للحوار الاجتماعي
تحقيق الأمان والتصدي لظاهرة الإرهاب	زرع الثقة والطمأنينة وتوفير الأمن ووحدة الصف لمجابهة الإرهاب
دعم السلم الاجتماعية	إرساء علاقات شغلية سليمة
إعادة الاعتبار لقيم العمل	نشر روح البذل والعطاء وتثمين العمل المهني والحرفي
إرساء مقوّمات اللّامركزية	إعادة بناء النظام السياسي والترابي والمالي وتدعيم اللامحورية والديمقراطية المحلية

المقتضيات

المقتضيات

تحديد أدوار مختلف المتدخلين

الدور الإستراتيجي للدولة	• إعادة توزيع ثمار التنمية وإحلال الإنصاف والعدالة الاجتماعية • الرفع من كفاءة الموارد البشرية وتحسين ظروف العيش • إرساء بنية تحتية ملائمة ومحفزة للاستثمار • دفع الشراكة مع القطاع الخاص
القطاع الخاص محرك أساسي للتنمية	• خلق الثروات ودفع الاستثمار وإحداث مواطن الشغل • تكثيف تواجد القطاع الخاص في الأنشطة والقطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية • تعزيز قدرات هذا القطاع على الخلق والإبداع والإمتياز وتجذير روح المبادرة لدى الباعثين الخواص • الحفاظ على السلم الاجتماعية وتطوير الحوار والشراكة
القطاع الثالث شريك فاعل ودعامة لدفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• دور مكمّل لدور القطاع العمومي والقطاع الخاص في خلق الثروة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي • شريك هام في تأطير الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي • مقوم أساسي للحوار الاجتماعي والمشاركة الفعالة وفي نحت معالم المشروع المجتمعي لتونس الجديدة

محتوى العرض

1

تشخيص الواقع التنموي

1. منوال النمو الاقتصادي وقدرته التشغيلية
2. مساهمة الاستثمار في المجهود التنموي
3. التنمية الجهوية
4. الأداء المؤسساتي والحوكمة الرشيدة
5. السياسات الاجتماعية
6. التوازنات المالية
7. الموارد الطبيعية وحماية البيئة
8. تونس في محيطها الخارجي

2

المشروع المجتمعي ومنوال التنمية البديل

1. مشروع مجتمعي يتطور
2. منوال تنمية بديل
3. مقتضيات العمل التنموي

3

محاور التنمية : الأهداف والسياسات والإصلاحات

1. الحوكمة الرشيدة والإصلاحات

2. من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري

3. التنمية البشرية والإدماج الإجتماعي

4. تجسيم طموح الجهات

5. الإقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستديمة

6. منوال النمو للفترة 2016-2020

محاور التنمية : الأهداف والسياسات والإصلاحات

1 الحوكمة الرشيدة والإصلاحات

2 من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري

1. نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية
2. دفع الإستثمار وتطوير مناخ الأعمال
3. دعم المجهود التصديري وتعميق الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية
4. الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

3 التنمية البشرية والإدماج الإجتماعي

1. التنمية البشرية
2. النهوض الاجتماعي

4 تجسيم طموح الجهات

1. دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها
2. تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية
3. تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي
4. تطوير اللامركزية

5 الإقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستديمة

1. تهيئة ترابية عادلة تحترم التوازنات الايكولوجية
2. إحكام التصرف في الموارد الطبيعية
3. حماية البيئة والمحيط
4. طرق إنتاج واستهلاك صديقة للبيئة
5. الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية

6 منوال النمو للفترة 2016-2020

1 إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة

- إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

2 الإصلاحات الكبرى

من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري

1 **نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية**

1. التموقع في سلسلة القيمة العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة	• الارتقاء بحصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع من 20% من الناتج سنة 2015 الى 30% سنة 2020
2. تطوير البنية الأساسية ودعم اللوجستية	• الحد من كلفة اللوجستية من 20% من الناتج سنة 2015 إلى 15% سنة 2020 • توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة من 420 كلم إلى 1200 كلم في أفق 2020 • توسيع شبكة السكك الحديدية لتشمل ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد ومدنين
3. النهوض بالتجديد والابتكار	• مضاعفة عدد البراءات
4. منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستديمة	• الترفيع في نسبة الإدماج في القطاعات المصدرة من 15% حاليا إلى 20% سنة 2020
5. الإنتاجية مصدر لتنافسية القطاعات	• تطوير الإنتاجية الجملية لعناصر الإنتاج بنسبة لا تقل عن 2.5%في موفى الخماسية القادمة.
6. دعم التشغيل وتحسين التشغيلية	• التقليص من نسبة البطالة من 15% سنة 2014 إلى حدود 11%سنة 2020 خاصة في صفوف حاملي الشهائد العليا وبالمناطق الداخلية • الرفع من نسبة العاملين في قطاع الإقتصاد الإجتماعي والتضامني إلى حدود 1.5% من السكان المشتغلين سنة 2020

من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري

2 دفع الإستثمار وتطوير مناخ الأعمال

1. الاستثمار الخاصّ محرك أساسي للنموّ والتشغيل	• الارتقاء بنسبة الاستثمار الجملي إلى 25% من الناتج سنة 2020 . • لترفيع في حصة الاستثمار الخاص إلى أكثر من 65% من الاستثمارات الجملية في أفق 2020. • الترفيع في حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة 80% على مدى الخمس سنوات القادمة
2. تحسين مردودية الإستثمار العمومي	• الترفيع بنسبة 50% بالنسبة للاستثمار العمومي (ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية) • استهلاك كامل للموارد المدرجة في ميزانيات التنمية سنويا
3. تطوير مناخ الأعمال	• تحسن ترتيب تونس لتحتل المرتبة 40 سنة 2020 حسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي مقابل المرتبة 60 حاليا

3 دعم المجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية

1. تعميق الاندماج الاقتصادي	• بلوغ المجهود التصديري نسبة 42% من الناتج في سنة 2020.
2. مزيد الارتقاء بالمجهود التصديري	

1 التنمية البشرية

1. ضمان جودة المنظومة التربوية وتحسين التشغيلية	• تحسين ترتيب المنظومة التربوية على مستوى المنظمات الدولية على غرار البرنامج العالمي لمتابعة مكتسبات التلاميذ
3. الأطفال والشباب قوة فاعلة	• إنجاز دراسات دورية وبحوث ومسوحات بالتعاون مع منظمات دولية مختصة وذلك لتقدير مدى استرجاع الأمل لدى الشباب
4. حماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها	• التدرج نحو تحقيق التناصف في المجالس المنتخبة • تراجع ملحوظ للمؤشرات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة • الترفيع في نسبة مشاركة المرأة في سوق الشغل لتتعدى من 28.5% سنة 2014 إلى حدود 35% سنة 2020
5. التونسيون بالخارج في عمق الاهتمامات الوطنيّة	• تطور عدد التونسيين بالخارج الذين يعودون إلى تونس لقضاء عطلهم السنوية بـــ 5% سنويا خلال الفترة 2016-2020 • الترفيع في تحويلات واستثمارات التونسيين بالخارج بما لا يقل عن 30%في موفى سنة 2020 مقارنة بسنة 2015
6. البعد الثقافي بين الإبداع والانفتاح والتأصل	• الترفيع بنسبة 50% للنشاط الثقافي في كل المعتمديات • القضاء على ظاهرة تردي الأوضاع الاجتماعية للمبدعين
7. تطوير المنظومة الرياضية	• إنجاز فضاءات رياضية في كل برنامج تهيئة الأحياء الشعبية • تعميم الفضاءات الرياضية في كل المدارس والمعاهد • تنفيذ تجارب نموذجية في ما لا يقل عن 10 منشآت رياضية بشراكة مع القطاع الخاص

التنمية البشرية والإدماج الإجتماعي

2 النهوض الاجتماعي

1. تطوير الحوار والعلاقات المهنية داخل المؤسسة	• تطوير إنتاجية العمل بـــ 2% سنة 2020
2. تطوير المنظومة الصحيّة	• تحسين الوضع الصحي العام بما يمكن من الترفيع في مؤمل الحياة عند الولادة والحد من نسب الوفايات إلى أدنى المستويات
3. تحسين ظروف العيش	• انجاز 100 ألف مسكن اجتماعي خلال الخماسية القادمة • الرفع في نسبة النقل العمومي من 30%إلى حدود 40%
4. إرساء أرضية متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعية	• استكمال منظومة المعرف الوحيد وارساء سجل مرجعي لكل البرامج والمتدخلين
5. إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي	• إصلاح نظام الجرايات والتأمين على المرض

1 2 التنمية البشرية والاجتماعية

1. الهدف والمقاييس	• التقليص التدريجي من نسب الفقر المدقع من 4.6% إلى 2.5% في أفق سنة 2020 • الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية إلى حدود 0,786 سنة 2020 مقابل 0,721 سنة 2013 • تخصيص اعتمادات لا تقل عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي للمصاريف والتحويلات ذات الطابع الاجتماعي

تجسيم طموح الجهات

1. تحقيق الترابط بين الجهات
2. دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها
3. تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية
4. تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي
5. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية

- الحد من نسبة التفاوت بين الجهات الداخلية، الأقل نموا والجهات الساحلية والتقليص في الفارق على مستوى مؤشر التنمية الجهوية بنسبة 30% في آفاق سنة 2020.

1 تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم البيئة		• إدخال المقاييس الدولية المعتمدة في الحفاظ على البيئة على نظام قيس مدى تطور القطاعات والجهات
2 إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيده	1. إحكام استعمال الموارد المائية	• بلوغ نسبة تعبئة للموارد المائية بـــ 95% مقابل 92 %حاليا. • الرفع من مردودية شبكة الماء الصالح للشرب لتبلغ 80% في أفق 2020 مقابل 72.6% حاليا. • بلوغ نسبة تزود بالماء الصالح للشرب بـــ 96% في أفق 2020 بالوسط الريفي. • بلوغ نسبة إعادة استعمال المياه المطهرة بـــ 50%.
	2. حماية الثروة الطبيعية	
	3. فلاحة عصرية ضامنة للأمن الغذائي	• الرفع من نسبة نمو القطاع الفلاحي بمعدل 5 %سنويا خلال الفترة 2016-2020 • الارتقاء بحصة المنتوجات الغذائية من الصادرات
3 حماية البيئة والوسط الطبيعي		• تثمين الفضلات المنزلية والمشابهة لتصل نسبة التثمين إلى 50% في أفق 2020
4 ترشيد استهلاك الطاقة		• الرفع من حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي من 3% إلى حدود 12%في غضون سنة 2020 • التخفيض في نسبة الكثافة الطاقية بـــ 3% سنويا
5 الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية		• الرفع من نسبة الربط بشبكة التطهير العمومية بالبلديات المتبناة من الديوان الوطني للتطهير لتصل الى 90 %سنة 2020 مقابل 85.9 % حاليا

1 الفرضيات

- الاسترجاع التدريجي للنشاط الاقتصادي خلال السنتين الأوليين لفترة المخطط القادم لتكريس الإقلاع الاقتصادي بداية من سنة 2018
- تطور ملحوظ للمجهود الاستثماري لترتفع نسبة الاستثمار إلى حدود 25% من الناتج في أفق 2020 مقابل 18.5%سنة 2015. وسيبلغ بذلك الحجم الجملي للاستثمارات 125 مليار دينار لكامل الفترة
- تطوّر الاستثمارات:
  - الاستثمارات العمومية بما في ذلك المنشآت والمؤسسات العمومية بنسبة 50% مقارنة بسنة 2015 لتبلغ 45 مليار دينار.
  - الاستثمار الخاص الداخلي: +65% ليبلغ 62 مليار دينار.
  - الاستثمار الخارجي المباشر: +80% ليبلغ 18 مليار دينار.
- تحسن فعلي لمناخ الأعمال والتقدم في تنفيذ الإصلاحات الكبرى وخاصة تعصير الإدارة ومراجعة منظومة الصفقات العمومية وإصدار المجلة الجديدة للاستثمار واستكمال إصلاح منظومة الجباية والقطاع المالي واعتماد سياسة إرادية لدفع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.
- التحكم في التوازنات المالية الكبرى:
  - تراجع نسبي للعجز الجاري ليستقر في حدود 6.8% من الناتج سنة 2020 مقابل 8.5% سنة 2015. ولئن يعتبر هذا المستوى مرتفعا نسبيا إلاّ أنه يتضمن مجهودا استثنائيا لدعم التصدير ويرتكز على فرضية زيادة معتبرة للواردات لمواكبة المجهود الاستثماري.
  - تطور الأسعار عند الاستهلاك في حدود 3.6%مع نهاية الخماسية القادمة مقابل 5.4% سنة 2015 على أساس التقدم في معالجة الإشكاليات الهيكلية والظرفية التي ساهمت في الارتفاع الهام لأسعار بعض المواد الحساسة.

2 النتائج المنتظرة

(بالأسعار القارة)	2015-2011	2020-2016
النمو		
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	**1,5%**	**%5.0**
الاستهلاك		
تطور الاستهلاك العمومي	5,4%	4.3%
تطور الاستهلاك الخاص	4,1%	4.4%
تطور الاستثمار (بالأسعار الجارية)		
الحجم الجملي (م د)	77 048	125 000
معدل الفترة	0,9%	17%
نسبة الاستثمار (آخر الفترة)	18,5%	25%
نسبة البطالة	15.2%	11%
المبادلات التجارية		
تطور صادرات السلع والخدمات	-0.7%	6.0%
تطور واردات السلع والخدمات	-0.1%	5.2%
الدخل (الدخل الفردي (بالدينار، آخر الفترة)		
	8 283	12 400
الادخار		
نسبة الادخار من الدخل القومي المتاح (آخر الفترة)	10,5%	17.7%
ميزان الدفوعات		
العجز الجاري (آخر الفترة)	**8,5%**	**6.8%**
التضخم (آخر الفترة)	**5,4%**	**3.6%**

شكرًا